المجال لقيام الاطراف العربية باستخدام ما لديها من أسلحة ضغط سياسية واقتصادية للتأثير في السياسة الاميركية، وضمان سلامة مواقف الدول العربية غير المعنيّة مباشرة بعملية التفاوض الثنائية.

امّا في ما يتعلّق بالتنسيق بين مساري عملية السلام، فانه لا بدّ من ربط المسارين معاً، والتأكّد من عدم السماح بتقدّم المسار متعدّد الطرف من دون تحقيق تقدّم ملموس في المسار الثنائي. وهذا يستوجب رسم خطة تفاوضية شاملة تقوم على المرحلية والتكامل وتبادل الادوار. وهذا يعني تحديد أهداف كل جولة من جولات التفاوض الثنائية ومتعدّدة الطرف، وطرح القضايا المتعددة بشكل يضمن تحقيق الاهداف العربية وبحث القضايا التي يتعذّر بحثها في المسار الثنائي ضمن المسار متعدّد الطرف. وعلى سبيل المثال، لا بدّ من طرح قضية القدس المحتلة ضمن المسار متعدّد الطرف باعتبارها قضية تهمّ كل العرب والمسلمين خاصة بعد ان تمّ اسقاطها من اعتبارات المسار الثنائي.

وفي ضوء تعثّر المفاوضات ضمن المسار الثنائي، يصبح من الافضل تعطيل المسار متعدّد الطرف، وربط قضية استئنافه بقضية تحقيق التقدم في مسار الثنائي. ومن أجل عدم الاتهام بتعطيل عملية السلام لا بدّ من تحديد معنى التقدّم المطلوب في شكل واضح وعلني. وان السماح بحدوث تقدّم في المسار متعدّد الطرف دون المسار الثنائي يعني نجاح اسرائيل والولايات المتحدة الاميركية في تحقيق تقدّم كبير في طريق تطبيع العلاقات العربية ـ الاسرائيلية من دون انسحاب اسرائيل من على الارض المحتلة. وهذا يعني بدوره اضفاء الشرعية العربية والدولية على الامر الواقع، واقع الاحتلال والسيطرة الاسرائيليين، وحرمان الشعب الفلسطيني، بالتالي، من حقوقه المشروعة. وهذا يعني ان على الجانب العربي ان يضغط على الجانب الاميركي لتحديد موقفه من عملية السلام، وتصوّره لمكوّنات الحل الذي يتجاوب مع روح العصر ويلتزم بالقوانين والقرارات الدولية.